

Mission Permanente
du Royaume du Maroc
Genève



البعثة الدائمة
للمملكة المغربية
جنيف

خطاب الأستاذ محمد بوزبع
وزير العدل

أمام
الجزء الرفيع المستوى من
الدورة الرابعة
لمجلس حقوق الإنسان

جنيف، 13 مارس 2007

السيد الرئيس

السيدة المفوضة السامية لحقوق الإنسان

السيدات والسادة أعضاء المجلس

حضرات السيدات والسادة

يشكل اجتماعنا اليوم محطة هامة في مسيرة مجلس حقوق الإنسان، هذه

الآلية الأمية التي يجب علينا جميعا استثمارها ودعمها من أجل الرقي بحقوق الإنسان وتجاوز نواقص الماضي.

وتعتبر هذه الدورة لحظة تأمل في الأوراش الكبرى التي تم فتحها لإرساء

قواعد وآليات العمل المرتبطة بقضايا حقوق الإنسان، من خلال الوقوف على العمل

الذي تم تحقيقه، وحشد كافة الطاقات للرفع من وتيرة عمل المجلس، قصد استكمال

البناء المؤسسي على أساس من التوافق البناء، وفي الآجال المحددة. وهو هدف لن

يدخر المغرب، بصفته عضوا مؤسسا للمجلس، أي جهد من أجل بلوغه.

السيد الرئيس

لقد راكمت التجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان إنجازات هامة في ترسيخ دعائم دولة الحق والقانون، وهي منجزات تواصل المملكة تعزيزها بنفس الإرادة والعزيمة في اتجاه استكمال انخراطها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة وضمان كرامة المواطن، عبر نهج الديمقراطية ودولة الحق والقانون والمؤسسات والالتزام الصريح والواضح بتعزيز المكتسبات وإحداث الآليات اللازمة، وسن التشريعات المناسبة.

وإن المملكة المغربية إذ تعتر بثقة المجتمع الدولي الذي اختارها ضمن الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان، تعي مدى المسؤولية والجهودات الواجب بذلها في هذا المجال، وتحرص بشكل مستمر ، على الدفاع على المبادئ المؤسسة لهذا المنتدى باعتبار أن حقوق الإنسان عالمية، وغير قابلة للتجزئ. كما أن المغرب، باعتباره نائبا لرئيس المجلس، يعمل على الدفع قدما بالقضايا المطروحة على جدول أعماله، ويشارك بفاعلية ضمن مختلف المجموعات الجغرافية والسياسية التي ينتمي إليها

في بلورة أهداف المجلس انطلاقاً مع الحرص على ضمان عدم تسييس عمله، والمساهمة في خلق جو يتسم بروح الانفتاح والتعاون.

إضافة إلى ذلك، فإن المغرب، ممثلاً بمبعوثه الدائم لدى الأمم المتحدة، يعمل على تقريب وجهات النظر وتيسير المحادثات المتعلقة بالآلية الجديدة للمجلس "الاستعراض الدوري الشامل" باعتبارها من الآليات الفعالة والواعدة.

حضرات السيدات والسادة

تنفيذاً لالتزاماته عند ترشيحه لعضوية المجلس قام المغرب برفع تحفظاته عن المادة 14 من اتفاقية حقوق الطفل والمادة 20 من اتفاقية مناهضة التعذيب. كما أعلن قبوله باختصاص كل من لجنة القضاء على التمييز العنصري ولجنة مناهضة التعذيب في استلام التبليغات، كما وقع على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري.

وتميزت هذه السنة كذلك بإعلان اتخاذ الإجراءات اللازمة لانضمام المغرب إلى البروتوكول الإضافي الأول للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وإلى البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وقد

صادق البرلمان مؤخرا على قانون محاربة غسيل الأموال. وصادق المجلس الوزاري على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد، وتم إعداد النص المتعلق بإحداث الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وناقش البرلمان حاليا مشاريع قوانين تعنى بالتصريح بالامتلاكات بالنسبة لأعضاء البرلمان والمنتخبين والقضاة وكبار الموظفين.

وتكريسا لمبدأ المساواة بين الجنسين، صادق البرلمان مؤخرا على قانون جديد للجنسية، يتيح للمرأة المغربية المتزوجة بغير المغربي منح جنسيتها لأبنائها منه.

ولا تزال عملية ملاءمة التشريع الداخلي مع روح الاتفاقيات الدولية مستمرة، وتواصل لجنة مختصة بوزارة العدل، بتعاون مع عدة جهات معنية، دراسة مواضيع حقوقية هامة كعقوبة الإعدام والمحكمة الجنائية الدولية واستكمال بناء صرح قضائي حديث يشكل دعامة أساسية لحماية ممارسة الحريات الفردية والجماعية والحفاظ على النظام العام.

وقد تميزت هذه السنة أيضا، بانطلاقة عمل المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، الذي يضم كل فعاليات وممثلي الأقاليم الجنوبية، وبطرح المقترح

المغربي للحكم الذاتي على المنتظم الدولي كحل سياسي يرتكز على الشرعية الدولية وعلى توصية مجلس الأمن الرامية إلى ضرورة الوصول إلى حل سياسي متفق عليه.

هذا المقترح الذي يعد شكلا من أشكال تقرير المصير، يحفظ سيادة الدول ويحقق استمرار الاندماج والوحدة.

والمغرب الذي حرص على التعريف بمشروعه هذا، وعرضه على المنتظم الدولي، سوف يستفتي فيه مجموع الشعب المغربي بمناسبة عرض التعديلات الدستورية حول إقرار النظام الجهوي، كما سيستفتي فيه سكان المناطق الجنوبية بالصحراء حتى يعبروا بكل حرية عن إرادتهم في إقرار نظام الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية.

وبهذا سيتبين للمجتمع الدولي بأن المغرب جاد في تقديم حل منصف وعادل لقضية الصحراء، ينهي النزاع المفتعل، الذي تحاول بعض الأطراف استغلاله لاستمرار التوتر في المنطقة، ومحاولة التحكم فيها، والعمل على استغلال التظاهرات الدولية للإساءة إلى المغرب وإلى شعبه، متجاهلة الكفاح المشترك الذي ساهم المغرب فيه بالخط الأوفر لتحرر شعوب المنطقة من الاستعمار والتبعية.

إن المغرب بالرغم من كل ما يواجهه - ومن الأقرباء على الخصوص -
مؤمن بعدالة قضيته ويهدفه الأسمى الذي يتجلى في بناء اتحاد مغاربي قوي ومتماسك،
ديمقراطي وحدائي، يسخر وينمي كل قدراته وإمكانياته لفائدة أبناء المغرب العربي
الكبير.

حصرات السيدات والسادة

لقد تميزت هذه السنة كذلك بشروع الحكومة المغربية في صرف التعويضات
المادية للضحايا وأصحاب الحقوق تنفيذا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بشأن
إجراءات الطي النهائي العادل لملفات الماضي التي انتهكت فيها حقوق الإنسان.
ومن ناحية أخرى فقد عرفت الفترة الأخيرة كذلك أولى مبادرات الهيئة
العليا للاتصال السمعي البصري في مجال تحرير القطاع الإعلامي ودمقرطة مشهده.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

إن المغرب يولي في مشروعه المجتمعي أهمية بالغة لحقوق الطفل والمرأة، حيث تمت المصادقة على الخطة الوطنية للطفولة التي تروم ضمان مزيد من الحقوق لهذه الفئة ومراعاة مصالحها الفضلى في كل القوانين والبرامج. كما أن برلمان الطفل يواصل أنشطته وعقد دوراته بشكل منتظم. في حين يتواصل عمل الحكومة والمجتمع المدني لمناهضة العنف ضد النساء من خلال تنفيذ استراتيجية وطنية أعدت لهذه الغاية، كما تبذل الحكومة جهودها من أجل تنفيذ الخطة الوطنية الخاصة بضمن حقوق الأشخاص المعاقين، هذا بالإضافة إلى توسيع دائرة التغطية الصحية الإجبارية لتشمل فئات أوسع من الشرائح الاجتماعية.

نفس هذا الاهتمام شمل السجناء من خلال أنسنة الحياة داخل الوسط السجني وتنظيم برامج التكوين والتأهيل المساعدة على حسن تهيئة التلاء لاندماج سليم داخل المجتمع.

تنضاف إلى كل ذلك عمليات التنفيذ الميداني للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في إطار سياسة القرب، والتشارك، والحكامة، والتضامن الاجتماعي،

والجهوية، بتعاون مع تنظيمات المجتمع المدني التي تقوم بدور هام وفعال في مجال تعزيز التراكيمات المغربية في ميدان حقوق الانسان وتوسيع مبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

حضرات السيدات والسادة

لا يخفى عليكم أن مشكل الهجرة السرية أضحي ثقله يزداد على المغرب بحكم موقعه الجغرافي كبوابة إفريقية على أوروبا، حيث يعمل المغرب بإمكانيات متواضعة على معالجة هذا المشكل بامتداداته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوقية، وبآثاره المتعددة الأخرى، الأمر الذي يتطلب من الجميع مقاربة شاملة تتجاوز المنطق الأمني إلى المنطق التشاركي بين كل المعنيين لاسيما دول الجوار في أوروبا وإفريقيا.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

إعمالا لتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة فيما يخص مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان والتربية عليها، تم الشروع مؤخرا في تفعيل خطة وطنية للنهوض بثقافة

حقوق الإنسان، كأرضية مواطنة تستهدف النهوض بثقافة حقوق الانسان وتعميق الوعي بها عبر مداخل التربية والتكوين والتحسيس بمشاركة القطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية وتنظيمات المجتمع المدني.

وفي هذا الصدد، و انطلاقا من هدفنا الأسمى في هذا المنتدى، المتمثل في ترسيخ مبادئ وثقافة حقوق الإنسان في كل دولة من الدول الأعضاء، وجب علينا العمل من أجل تعميم المبادئ المتعارف عليها عالميا في هذا المجال وخاصة في منظومة التربية والتكوين، لذا فإن المغرب يقترح تبني إعلان عالمي يخص التربية والتكوين في مجال ثقافة حقوق الإنسان، يكون بمثابة أداة مكتملة ومقوية للمنظومة القانونية المرتبطة بثقافة حقوق الإنسان.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

إن المغرب يجدد انشغاله بما يقع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وبانعكاساته على الشعب الفلسطيني وحقه في العيش الكريم والأمن، ويدعم المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى الخروج من الوضع الحالي والعودة إلى طاولة المفاوضات الرامية إلى

إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف. كما أن المغرب يتابع بانشغال عمليات تغيير معالم الحرم القدسي الشريف، حيث أجرى صاحب الجلالة الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس اتصالات مكثفة مع عدد كبير من الفاعلين الدوليين، بمن فيهم الدول الدائمة العضوية بمجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة، والاتحاد والبرلمان الأوروبيين، من أجل دفع إسرائيل إلى وقف هذه الحفريات واحترام الشرعية الدولية.

السيد الرئيس

حضرات السيدات والسادة

أجدد في الختام التزام المغرب الدائم بالمساهمة الفاعلة في أشغال هذا المجلس، مع متمنياتي له بالتوفيق والنجاح في المهام النبيلة التي يضطلع بها، أملا في غد أفضل تسود فيه قيم حقوق الانسان ، ويتمتع فيه الجميع بالأمن والطمأنينة والتنمية الشاملة.

شكرا على انتباهكم والسلام عليكم.